حكومة الأغلبية السياسية.. انفراد بالسلطة أم انقلاب على المحاصصة؟

علاء خالد غزالة

بعد تسارع الاحداث السياسية في العراق إثر إصدار مذكرة القبض بحق نائب الرئيس، طارق الهاشمي، وطلب رئيس الوزراء، نوري المالكي، سحب الثقة من نائبه لشؤون الخدمات، صالح المطلك، تحدث البعض عن بوادر انفراد في السلطة يعكف رئيس الحكومة على تكريسها، بينما شدد البعض الآخر على أن المالكي إنما يسعى لإقامة دولة المؤسسات التي لا يعلو فيها شخص مهما يكن منصبه أو انتماؤه السياسي على حكم القانون.

والواقع إن توقيت إثارة هذه الأزمة ربما يزيد الأمور غموضا. فهل كان المالكي ينتظر إتمام القوات الأميركية انسحابها كي ينقض على الخارجين على القانون أم أن الأدلة على تجريمهم برزت في هذا الوقت بالذات؟ يقدم لنا رئيس الوزراء دليلا على أن اتهامه نائب الرئيس لم يكن وليد الساعة، حينما قال في مؤتمر صحفي إن لديه "ملفاً" عن الهاشمي كان قد قدمه إلى الرئيس جلال طالباني قبل ثلاث سنوات. ويبدو أن هذا الأخير لم يقتنع بما ورد في الملف فردّه عليه، كما أن الأول لم يجد حيلة في حفظ الملف وعدم اتخاذ إجراء قانوني. الأمر كما يبدو سياسي بامتياز، إذ أن واجب القائد الأعلى للقوات المسلحة أن يحارب الإرهابيين والمجرمين، وان كان لديه دليل على احدهم فحفظ ملفه لأسباب سياسية هو فشل في تنفذ الواجب المنوط به.

على كل حال، جلب النقاش حول هذه المسألة بالذات أفكارا كانت تطرح من حين لآخر، ولكنها برزت بقوة هذه المرة. فالمالكي اليوم يريد أن يحصل على حكومة أغلبية برلمانية بعد أن أعيته حكومة المشاركة الوطنية، أو (المحاصصة) كما أصبحت تعرف في الآونة الأخيرة. وهذا الطلب يجب ألا يؤخذ باستخفاف، وإنما هو حق. فالمحاصصة قيدت إلى حد كبير من قدرة الحكومة على التصرف إزاء المهمات المنوطة بها. وقد استحالت بعض الوزارات إلى حكومات بحد ذاتها، ولم يعد بإمكان رئيس الوزراء التدخل فيها بسبب القيود الموضوعة في أصل الاتفاق الذي أفضى إلى تشكيل الحكومة.

على أن الدستور لم ينص صراحة على توزيع المناصب بين الطوائف والأعراق بشكل محدد، ولكنه أكد ضرورة أن يتم توزيع السلطات بين كافة الأطياف حرصا على الوحدة الوطنية. وهذا هو مبدأ حكومة الوحدة الوطنية، أو المشاركة. لكن التطبيق العملي حوّل هذا اللفظ، أي (المشاركة) إلى المصطلح الأكثر بغضا لدى الشعب العراقي ألا وهو لفظ (المحاصصة).

وقد حدد الدستور كيفية انتخاب رؤساء البرلمان والجمهورية ومجلس الوزراء في مواد محددة، هي: المادة (٥٣)، وتنص: "ينتخب مجلس النواب في أول جلسة له رئيساً، ثم نائباً أول ونائباً ثانياً، بالأغلبية المطلقة"، والمادة (٦٧) أولا، وتنص: "ينتخب مجلس النواب من بين المرشحين رئيساً للجمهورية، بأغلبية ثلثي عدد أعضائه"، والمادة (٧٣) أولا، وتنص: "يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً، بتشكيل مجلس الوزراء، خلال خمسة عشرَ يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية"،

وهكذا، فان العقبة الرئيسة تكمن في انتخاب الرئيس، لان من الضروري الحصول على أصوات ثلثي المجلس النيابي. وهذا الأمر لن يكون سهلا إن أراد أي طرف أن يسعى إلى تشكيل حكومة الأغلبية السياسية. فعقد التحالفات بهذا الحجم للحصول على الأصوات اللازمة سوف يستغرق وقتا طويلا، وربما لا يوجد سقف للمطالبات التي سوف يتم التقدم بها. وبدون التوصل إلى انتخاب الرئيس لن يكون ممكنا تكليف رئيس للوزراء. ويمكن نظريا أن يُصار إلى انتخاب رئيس السلطة التشريعية بمعزل عن هذه التركيبة في السلطة التنفيذية، ولكن طالما كان المنصب سياديا فان تسمية من سيشغله لابد من أن يدخل في إطار مناورات تشكيل فرعي السلطة التنفيذية: رئاسة الدولة ورئاسة مجلس الوزراء. يضاف إلى هذا إن الدستور نص في المادة (٦٧) رابعاً على: "يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف، أسماء أعضاء وزارته، والمنهاج الوزاري، على مجلس النواب، ويعد حائزاً ثقتها، عند الموافقة على الوزراء منفردين، والمنهاج الوزاري، بالأغلبية المطلقة". مما يجبر رئيس الوزراء على استشارة الكتل السياسية المشاركة في ائتلافه قبل تسمية أي وزير. إن هذا في نظري عيب كبير في الدستور، يجب تداركه وتعديله حتى تستقيم العملية السياسية. فإذا أريد من صاحب اكبر الصلاحيات في الدولة أن يتحمل مسؤولياته علينا أن نمكنه منها. على أن السيد رئيس الوزراء كان واعيا لهذا الأمر فطلب أن يُمنح صلاحية اختيار الوزراء من بين عدة مرشحين كل وزارة، ثم طلب تأجيل تعيين الوزراء الأمنيين، وكان له ما أراد. وحينما حصلت المصادقة على حكومته كان في الحقيقة قد اكتسب صلاحيات اكبر من التي منحها له الدستور، وهو الأساس الذي يبني عليه المدعون عليه بالتفرد بالسلطة.

من هذا يتبين لنا إن منصب رئيس الوزراء نفسه كان من ضمن المحاصصات اللازمة لتشكيل حكومة قابلة للتمرير من قبل البرلمان. فإذا أراد السيد رئيس الحكومة أن ينقلب على المحاصصة، وهو أمر مشروع، فيجب العودة بعملية تشكيل الحكومة إلى المربع الأول. اذ لا يمكن اليوم أن يتم رفض الطريقة التي وزعت بها المناصب السياسية بين الفرقاء، مع الاحتفاظ بمنصب رئيس مجلس الوزراء للسيد المالكي. لابأس في أن يبادر رئيس الحكومة في طلب سحب الثقة عن حكومته، وان يُعاد تكليفه برئاسة الحكومة الجديدة، إذا التزم بتقديم وزارته كاملة إلى مجلس النواب، الذي سيكون له القول الفصل، حسب الدستور، في قبول كل وزير أو رفضه. أما أن يعمل الآن على ترقيع حكوماته الممزقة بالنزاعات الحزبية من خلال إزاحة مناوئيه إلى موقع المعارضة، وتعيين مؤيديه بدلا منه، فلم يعد أمرا ممكنا في الظرف الراهن.

بالمقابل، فان الأحزاب والكتل التي تختار أن تحتل موقع المعارضة يجب أن تكون قادرة على ممارسة دورها في تصحيح مسار الحكومة، التي هي في هذه الحالة حكومة الأغلبية. ولابد من توافر الحد الأدنى من الثقة بين كافة الأطراف السياسية، وان تظهر التزامها بأحكام الدستور، حتى يمكن لنظام حكومة الأغلبية أن ينجح. وللأسف لا أرى أن هذين الشرطين متوافران حاليا.

لقد كانت نية مشرع الدستور أن يمنع أي مسؤول من التفرد بالقرار، خصوصا بعد أن عانى العراق من الدكتاتورية عقودا طويلة. لكن الطموح إلى السلطة تمكن من معظم المشاركين في العملية السياسية، حتى أعماهم عن إمكانية وقوع هذا الخطر بالآليات ذاتها التي تمنع وقوعه. وقبل توجيه الاتهام إلى شخص المالكي، على الأطراف السياسية أن تسأل نفسها: ما الذي جرى ليصل الأمر إلى هذا الحد؟ كيف يمكن لبلد دمرته الحروب والمآسي الطويلة، وتشرد أبناؤه في أصقاع الأرض، ونضبت خيراته الوفيرة، كل ذلك على يد شخص واحد انفرد بالسلطة، أقول كيف يمكن ألا تعمل جميع الأطراف من اجل أن تمنع حصول ذلك مجددا؟ يُقال: لولا النسيان لهلك الإنسان، وربما في حالتنا يمكن تعديل هذا القول ليصبح: لولا النسيان لهلك السلطان، فلربما نحصل على الإجابة عن تساؤلاتنا.

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري

كل خميس: استذكاراً لصراحة (أبو كاطع)

نواصل في هذا العمود إعادة نشر بعض ما كتبه الراحل (شمران الياسري- أبو كاطع) في عموده الشهير (بصراحة أبوكاطع) قبل أكثر من ثلاثة عقود، لنُريح الناس، وليستذكروا سخريته ممن كانوا مسؤولين عن خلق المعاناة لهم..

تحقيق صحفي أعدّه أبو كَاطع

من مغربية ١٣ تموز حتى أشرقت الشمس.. على بيرغ الثورة اسمع يا ابو كَاطع.. ماكو شي أكثر إثارة من الثورة (سولف) يا خلف الدواح، كيف امضيت الاثنى عشرة ساعة، التي سبقت اذاعة البيان الاول لثورة تموز المجيدة؟

وضح.. شتريد بالضبط اشلون كضيت وكتك من الساعة ٦ المغرب يوم ١٣ تموز الى الساعة ٦ مصباح ١٤ تموز؟

سكت خلف الدواح. حتى ثقل علي صمته. لكنني احترمت تعابير الجد التي ارتسمت على وجهة. وقلت فلأنتظر.. وتراءى صاحبي في حالة ذهول: يعد على اصابعه.. ومن حين لاخر يضيق احدى عينيه ويحدد البصر في نقطة بعيدة.. ثم اعلن بدهشة: أيباه !

بهاي الاثنعش ساعة، اشكثر تذكرت امور.. ايباه! يا ابو كَاطع اثاري واحد لو يفكر اشصار ما صار واشسوا بيوم واحد ينراد له شكبان دفاتر!

امضي يومه (١٣ تموز) يستدر عطف الريح لينجز (ذراوة) الحنطة.. تهب نسمة غريبة، فيركض خلف الدواح، ويغرز (المرواح) في الحاصل ويرفعه عاليا، محملا بحبات القمح والتبن.. تساقط حبات القمح عموديا ويبتعد القش – بحسب قوة الريح – ويلتفت الي خلف، كالمعتذر، ويسال.

تريد اكمل النهار كله.. وانت تختار منين تكَطع السالفة ؟

. لا والله.. الاحسن ابدي انت من الساعة ٦ مغربية ١٣ تموز.. بكيفك.. ما اطول عليك.. بيوم ١٣ تموز ماكدرت اذري بالبيدر.. جانت شحيحة بهواها.. المغرب رجعت للجرية.. (وتذكرت انني غادرت المحل التجاري الذي اعمل فيه محاسبا حوالي الساعة السادسة وكانت وجهتي – على موعد مع مجموعة من الاصدقاء – الى شارع ابي نواس) صار غداي عشاي.. واتذكر جابت لي ام حسين جدر ماي.. وسبحت.. ولبست دشداشتي الجديدة.. وسيرت لمضيف الشيوخ..

جانت مشكلتنا بهذيج الايام.. (وكان حديثنا في شارع ابي نواس ليلتها حول احداث لبنان.. والتدخل الامريكي).

مشكلتنا الجسمه.. سمعنا ال مسعود مشتكين.. مطالبين بتطبيق قانون جسمة الحاصل بالنص لكن جماعتنا (اهل الجرية) يشتهون ويستحون.. ويريدون الجسمة تصير بالنص لكن محد يكَدر يرفع حسه ويكَول للشيخ لا تاخذون اكثر من النص.. (وكنا نخشى ان يتغلب الشراب على صديقنا (غ) فيكرر ما صنعه بنا ذات يوم.. حين هتف بسقوط سيدنا الملك.. ! ولم نتغلب على المشكلة الا بصعوبة بالغة التعقيد.. وافراغ جيوينا مما فيها..) وجان (شيخنا) ايسمونه ابو (رباط) عنده عاده ما يخلي واحد يسولف سالفة بغير رباط.. وحمود بن شنين يريد يسولف للديوان سالفة نجاح الدعوة اللي قاموها ال مسعود ضد شيخهم..

(وهمس باذني احد الاصدقاء، معلنا صدور بيان جديد من الحزب الشيوعي العراقي.. يدعو فيه الي ترقب احداث هامة.. في اللحظة المعينة ووعدني بالاطلاع عليه غدا..) صاح واحد من الجاعدين بالديوان.. عكَرب.. عكَرب كَام عليها واحد.. كتلها.. وورا اشوية هم طلعت عكرب ثانية.. وكتلوها وجان يبدي حمود بن شنين سالفته ويكول: اول البارحة جنت ضايف بجرية ال مسعود.. واجا وفدهم اللي راح لبغداد يشتكي.. وجان يتنحنح الشيخ..

كَال حمود بن شنين: وبها الاثناء طلعت بالديوان عكَرب.. سكت الشيخ من حيث شاف السالفة الها رباط.. (وارتفع صوت معلق راديو بغداد.. مهددا متوعدا الطغاة بسوء المصير.. وهو في معرض الحديث عن الجمهورية العربية المتحدة.. وضحكنا جميعا وقهقه صديقنا (غ) بصوت مرتفع فتسارعت دقات قلوبنا، خشية ان يكون مزاجه قد جاء للهتاف بسقوط سيدنا الملك !)

ما اطول عليك يا ابوكَاطع.. حمود بن شنين سولف كل شي عن دعوى ال مسعود.. والديوان افتهم مكَصده.. والشيخ كل ساعة يلزم عصاته.. لكن حمود بن شنين.. بين فتره وفتره يكَول وبهالاثناء طلعت عكرب. (يمكن الله يعلم سواهن ٢٥ عكرب !) ولم يكن خلف الدواح اول من غادر مضيف الشيوخ ولا آخرهم..

وجان الهوا عذيبي.. بس حطيت راسي على المخده نمت!

وي الفجر كَعدت ورحت للمحله وكَمت اذري.. ما اتذكر اشلون رفعت راسي واشوف بيرغ العشيرة الاحمر.. ابو رمامين يرف فوك بيت حمود بن شنين.. ذبيت المرواح وركضت.. (واتذكر انني كنت وسط مجموعة من العمال دون سابق تخطيط، مني، نقترب من قصر النهاية) ولكنك لم تقل شيئا مثيرا، حتى الآن، يا خلف الدواح، ولم ترسم لي صورة الفرحة.. عندك وعند الآخرين.. وكيف كانت القرية.. وكيف كان الشيوخ ؟

شي ما ينوصف.. جان حمود بن شنين، مثل المسودن ! مدري شلون كَدر يسيطر على الجريه كلها ويقنع الفلاليح.. يحاصرون قصر الشيوخ بعدين عرفت.. اثاري حمود بن شنين شيوعي من هذاك الوكت.

. أريد شيئا مثيرا..

لا لا شيء أكثر إثارة من الثورة..

شيئا ملموسا..

ومثل ما تدري – يا ابو كَاطع – من بعد ثورة تموز، ما ادري اشجم شهر.. ولا اكو واحد سطا عليه حرامي.. ولا اكو واحد ظل يحرس.. ولا حتى صارت عركة بجريتنا..

كاريكاتير

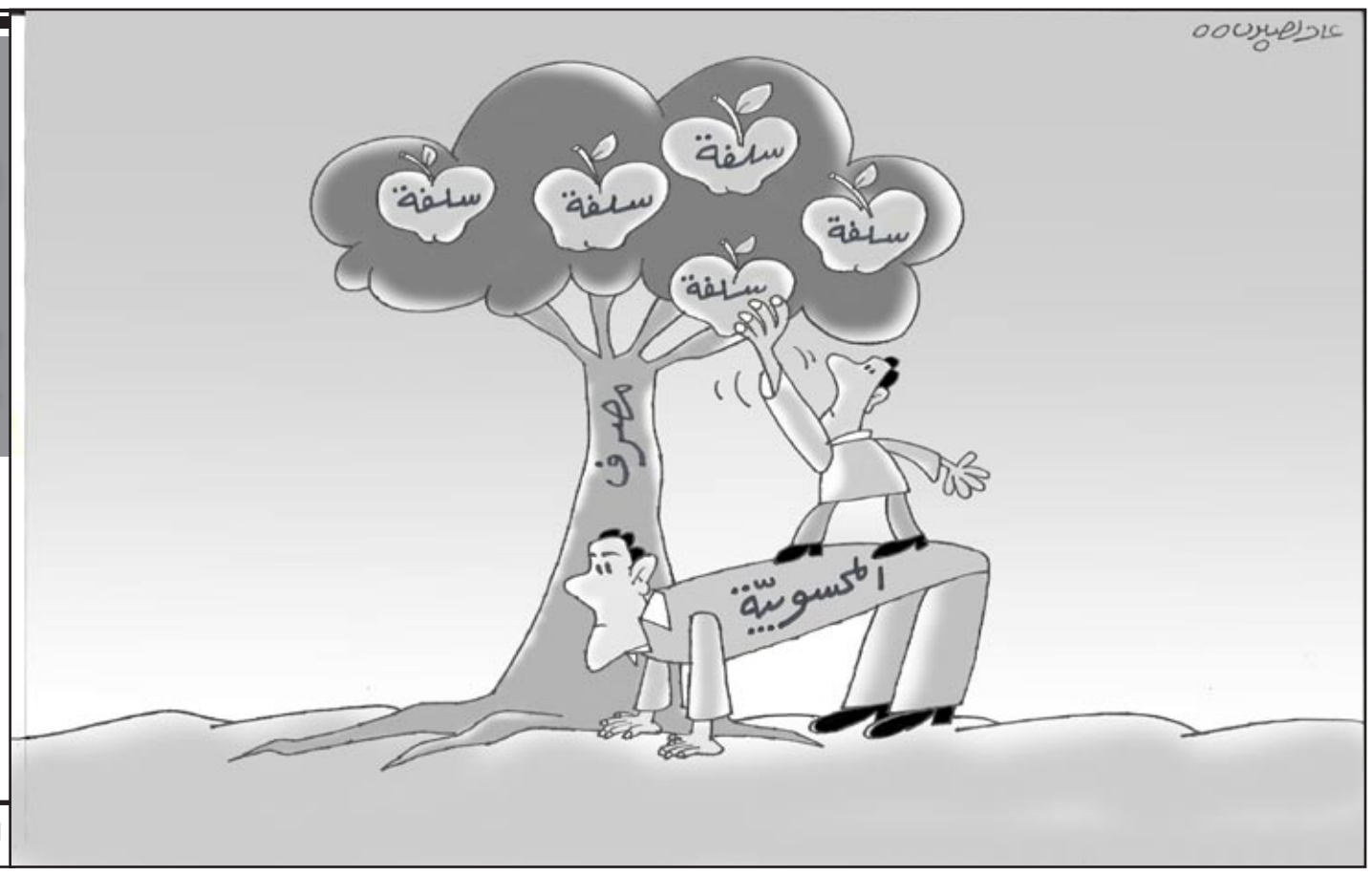

■ عادل صبري

حـــرّاســـ الـــعـــقـــائـــد ووصـــايـــتـــهـــم

فريدة النقاش

قال الناقد السينمائي مصطفى درويش الذي تتميز أفكاره ورؤاه بالعمق والتروي إن أيا من الأفلام المهمة والفائزة بجوائز مهرجانات عالمية فضلا عن الترشيح لجوائز أخرى أيا منها لم تكتب له فرصة عرض عام حقيقية عندنا حتى يومنا هذا.

وأضاف الناقد أنه أيضا لا ينتظر لهذه الأفلام نجاة من مقصلة رقابة تزداد تعنتا وتشددا على مر الأيام، ولعل ذلك يفسر بعض الشيء لماذا فن السينما في ربوع مصر آخذ في التدهور والانحسار والنتيجة التي توصل إليها الناقد حول فن السينما الآخذ في التدهور والانحسار سوف تعم كل أشكال التعبير الأدبي والفني في الأيام القادمة لا فحسب بسبب الرقابة الرسمية التي تزداد تعنتا وتشددا، وإنما أيضا بسبب ثلاثة أنواع أخرى من الرقابة سوف تحاصر الفكر والفن وتأخذ بخناقهما من كل الاتجاهات. الشكل الأول لهذه الرقابة هو ما يتوعدنا به الفائزون في الانتخابات من تيارات الإسلام السياسي إخوان مسلمين أو سلفيين والذين يرون أنه لابد من «مراجعة» الإنتاج الفني والأدبي في ضوء الضوابط الدينية وهو ما قاله بالحرف المتحدث الرسمي باسم حزب النور السلفي «نادر بكار» مؤكدا – بصياغة أخرى – ما سبق أن قاله المتحدث الإعلامي باسم الحزب «عبدالمنعم الشحات» الذي اتهم أدب «نجيب محفوظ» بأنه أدب دعارة ومخدرات. ولن ننسى أبدا في هذا السياق أن «نجيب محفوظ» كان قد تعرض لمحاولة اغتيال – نجا منها بالصدفة – على يد شاب قال له شيوخه إن الكاتب الكبير كتب رواية بعنوان «أولاد حارتنا» ضد الله سبحانه وتعالى، وارتكب الشاب جريمته دون أن يقرأ الرواية، وكان شاب آخر قد اغتال المفكر «فرج فودة» بعد أن حرض ضده مجموعة من الشيوخ واعتبروه مرتدا. ويشجع هذا الواقع الجديد المؤسسات الدينية التي كانت «تحرجم» منذ زمن طويل لفرض رقابتها على الفكر والفن ونصب المحاكم للأحرار من المفكرين والفنانين. أما الشكل الثاني من الرقابة فهو رقابة المجتمع إذ أن من يسمون أنفسهم بـ«حراس العقيدة» نجحوا على مدار السنين وفي ظل سياسات الإفقار وبما يملكون من أموال وجوامع وزوايا كأجهزة دعاية – نجحوا في حفر مجرى عميق للرؤية المحافظة للعالم، هذه الرؤية التي تستسيغ كل أشكال الرقابة على الفكر والإبداع باسم الدين إذ لم يعد الشعر بمعزل عن الدين كما قال الجرجاني قبل أكثر من ألف عام. ونتيجة لانتشار هذه الرؤية وتجذرها في المجتمع وجدنا عمال مطابع يتولون بأنفسهم شطب نصوص وهم يقومون بجمعها باعتبارها خارجة على الدين أو الأخلاق حتى أن الرقيب الرسمي يبدو مقارنة بمثل هذه الممارسات أكثر رحمة وتفهما.

وتعددت الممارسات الاجتماعية التي تشير إلى تجذر مفهوم الرقابة على هذا النحو من ملاحقة الفتيات السافرات إلى تغطية التماثيل العارية إلى العدوان المباشر على بعض المبدعين والتزمت الشديد حول الاختلاط في المدارس والجامعات وأماكن العمل. وأصبح المجتمع منبعا لخوف المبدعين والمفكرين بدلا من أن يكون حاميا لهم وذلك بعد أن تراجعت تقاليد احترام الحرية والعيش المشترك وقيم التسامح وتقبل الآخرين كما هم بعقائدهم وأفكارهم وقيمهم. أما الشكل الثالث فهو حصاد تفاعل الشكلين الأولين اللذين عملا على تكوين رقيب ذاتي يكبر مع الأيام داخل المبدعين أنفسهم يقيدهم ويجرهم إلى الخلف ويطفئ جذوة مواهبهم ويكبلهم، ومما يزيد الطين بلة كما يقال الجهود الكبيرة التي يبذلها دعاة الإسلام السياسي لتطويع أجهزة الإعلام بل وإنشاء مؤسسات إعلامية جديدة تبث هذا الخطاب المعادي للحريات العامة ولحرية الإبداع والفكر واستدعاء المؤسسات الدينية لممارسة هذه الرقابة ووضع شروطها باعتبارها مسؤولة عن عقائد الناس وأفكارهم. وهكذا تتعدد أشكال الوصاية على الفكر والإبداع وسوف تشتد قبضتها في الأيام القادمة وهو ما يدعو المثقفين الديمقراطيين والنقديين إلى توحيد جهودهم وابتكار أشكال جديدة للدفاع عن حقوقهم سواء عبر مؤسساتهم أو عن طريق بناء مؤسسات جديدة وبناء قاعدة اجتماعية لهم في أوساط العمال والطبقة الوسطى عامة حتى يخرجوا من عزلتهم. ذلك أن تراجع العقل النقدي وتقدم «حراس العقاد» لممارسة الوصاية على كل من المفكرين والمبدعين وجمهورهم شكل وسوف يشكل من قادم الأيام انتكاسة كبرى لتجربة الحداثة والديمقراطية والحريات العامة كافة لتكون تلك هي أولى معارك المرحلة القادمة توا.

حـكـومـة الـرئـيـس.. أم حـكـومـة المـجـلـس؟!

حسين عبد الرازق

بانتهاء المرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشعب أصبح مؤكدا حصول حزب الحرية والعدالة «الإخوان المسلمون» على أغلبية المقاعد في مجلس الشعب «منفردا أو بالتحالف مع حزب النور السلفي»، وبالتالي أصبح التساؤل حول تشكيل الحزب للحكومة مع انعقاد المجلس يوم ٢٣ يناير القادم مشروعا، فالديمقراطية تعني تولي الحزب الفائز في الانتخابات «أو التحالف الحزبي الحاصل على الأغلبية داخل مجلس الشعب» تشكيل الحكومة، ولكن مصر لم تعرف هذه الممارسة الديمقراطية منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦. فدستور ١٩٧١ – دستور السادات – نص في المادة ١٣٧ على تولي رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، ونصت المادة ١٤١ على أن «يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه، ويكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وإعفائهم من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء»، وبالتالي كان تشكيل الحكومة حقا مطلقا لرئيس الجمهورية ولا علاقة له بنتائج انتخابات مجلس الشعب وفوز حزب أو آخر في الانتخابات.

ورغم وجود مواد أخرى في الدستور تعطي مجلس الشعب – وبالتالي حزب الأغلبية – سلطة الموافقة على سياسة الحكومة وبرنامجها أو رفضه وبالتالي إسقاط الحكومة وكذلك إمكانية سحب الثقة من الحكومة أو أحد وزرائها، طبقا للمواد ٨٦ «إقرار السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية والموازنة العامة والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية» و١١٤ «إقرار الخطة العامة للتنمية» و١٢٦ «سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم» و١٢٧ «سحب الثقة من الحكومة» و١٢٣ «استقالة الحكومة إذ لم يقر مجلس الشعب برنامج الوزارة».. إلا أن هذه النصوص كانت معطلة نتيجة لحقيقة أن النظام السياسي في مصر لم يكن قائما على تعددية حزبية حقيقية وإنما كان «نظام الحزب الواحد في قالب تعددي» وكان رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب الحاكم، واحتفظ الحزب الحاكم «حزب الرئيس» بالأغلبية المطلقة بما تجاوز الثلثين دائما نتيجة لتزوير كل الانتخابات من ١٩٧٦ تاريخ بدء التعددية الحزبية المقيدة وحتى انتخابات ٢٠١٠.

الغريب أن جوهر هذا الوضع استمر بعد ثورة ٢٥ يناير وتولي «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» إدارة شؤون البلاد، فالإعلان الدستوري – أو الدستور المؤقت على الأصح – الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١ نص في المادة ٥٦ على أن «يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد وله في سبيل ذلك مباشرة السلطات الآتية: ..» وأورد عشرة بنود منها بند رقم ١ «التشريع» وبند رقم ٢ «إقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة ومراقبة تنفيذها» وبند رقم ٧ «تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وإعفائهم من مناصبهم»، ونص في المادة ٦١ على أن «يستمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مباشرة الاختصاصات المحددة في هذا الإعلان وذلك لحين تولي كل من مجلسي الشعب والشورى لاختصاصاتهما، وحتى انتخاب رئيس الجمهورية ومباشرته مهام منصبة كل في حينه»، أي أن المجلس العسكري احتفظ بسلطات رئيس الجمهورية في دستور ١٩٧١ في تعيين وإعفاء رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم حتى تخليه عن السلطة بعد انتخاب رئيس الجمهورية الذي حدد تاريخه أخيرا قبل نهاية يونيو ٢٠١٢، رغم أن مجلس الشعب سينعقد في ٢٣ يناير القادم!

بل إن رئيس الجمهورية الجديد – ولحين صياغة الدستور والاستفتاء عليه – سيباشر طبقا للمادة ٢٥ من الإعلان الدستوري جميع الاختصاصات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من هذا الإعلان ومن بينها «تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وإعفائهم من مناصبهم»، دون اعتبار لوجود حزب أو تكتل نيابي حاصل على الأغلبية ويحق له – ديمقراطيا – تشكيل الحكومة، وسيزيد الطين بلة أن المواد التي كانت تعطي مجلس الشعب في دستور ١٩٧١ حق الموافقة أو رفض برنامج الحكومة وحق سحب الثقة من الحكومة أو أحد وزرائها، قد تم إسقاطها في الإعلان الدستوري، بما يؤكد أن مجلس الشعب القادم سيكون مجلساً محدود الصلاحيات، وأن انفراد رئيس الجمهورية بسلطة إصدار القرار السياسي والتنفيذي والإداري سيستمر حتى بعد الفترة الانتقالية. ومع ذلك فالإعلان الدستوري لا يمنع المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية الجديد من بعده من تكليف رئيس الحزب أو التحالف الحزبي الفائز في الانتخابات أو الحاصل على الأغلبية داخل مجلس الشعب نتيجة لتحالفات جديدة بتشكيل الحكومة واختيار وزرائه إعمالا لجوهر الممارسة الديمقراطية، فهل يفعلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة أم يتمسك بنص الإعلان الدستوري الذي تولى هو صياغته وإصداره؟.. وهل يفعلها رئيس الجمهورية القادم وينحاز للديمقراطية أم يواصل طريق الرئيس الذي يملك كل السلطات في يديه؟! وبالتالي يستمر الاستبداد، ويصبح الرهان على تحول ديمقراطي بداية بانتخابات نزيهة لمجلس الشعب، مجرد رهان خاسر؟!